الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أكلي محند أولحاج
-البويرة-
كلية الآداب واللغات

Ministère de l'Enseignement Supérieur
et de la Recherche Scientifique
Université Akli Mohand Oulhadj - Bouira -
Tasdawit Akli Muḥend Ulḥağ - Tubirett -
Faculté des Lettres et des Langues

جامعة البويرة

قسم : اللغة و الأدب العربي

التخصص: لسانيات عامة

ترجيحات مهدي المخزوميّ لآراء النحويين البصريين و الكوفيين في كتاب النّحو العربيّ نقد وتوجيهٍ

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الليسانس

إعداد الطالبتين:
- مريم بولحارس
- نجاة ربوح

إشراف الدكتور :
- عمر بورنان

السنة الجامعية2019/2018

إهداء

إلى وصية الرحمان وجنّة الدنيا

أمي حفظها الله

إلى حب يحكيه دعائي، إلى فقيد قلبي

أبي رحمه الله

وجعل المسك ترابه، والحرير فراشه

إلى سندي في الحياة إخوتي وإخواني

إلى مفاتيح السّعادة وبراعم العائلة

هبة، تسنيم، أيوب، محمد، حفظهم الله.

إلى صديقة بنكهة أخت نجاة.

إليكم جميعا أهدي هذا البحث

مريم

إهداء

إلى سيدة نساء الدنيا، إلى بسمة حياتي

أمي حفظها الله

إلى عطر يملأ الكون فرحاً، إلى تاج راسي

أبي حفظه الله

إلى من أشد بهم أزري، وأشكو لهم ضري

إخوتي وإخواني

إلى صديقة بنكهة أخت إليك مريم

بحب نابع من قلبي أهدي لكم ثمرة هذا البحث

نجاة

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسّلام على سيدنا محمد خاتم الأنبياء وإمام البلغاء،وقدوة الفصحاء، وخير الأنام، وعلى آله وصحبه أجمعين.

يُعد النّحو العربي من العلوم الصعبة والمتداخلة، ولعل السبب في ذلك يعود إلى كثرة التّفريعات، والتّعليلات بين نحاة البصرة والكوفة. ونظرًا لهذه الخلافات بين المدرستين، وتضارب الآراء، أخذ النّحو بالتّوسع والاستقلال تدريجيا، وراحت كل من البصرة والكوفة تدرس النّحو استنادا لفكرة العامل، التّي تعد المحور الرئيس الذي قام عليه النّحو. ففسّروا مختلف الظواهر اللّغويّة بالرجوع إليه، ومن الملاحظ أنّه طغت على عقولهم نظرية العامل، مما أدى إلى زحزحة النّحو عن صيغته وأصالته، ولعل هذا ماجعل المخزوميّ ينظر في فكرة العامل، محاولا إزالتها من خلال تأليف كتاب بعنوان: في النّحو العربي نقد وتوجيه، ولقد قام كتابه على نقد أعمال النّحاة ومناقشة أحكامهم.

إذيعتبر كتابه أول بحث لغوي جامعي بجامعة القاهرة، بعدها تلته بحوث مدعمة للدراسات اللّغوية الحديثة، ومن بين الدواعي التي جعلتنا نختار كتابه هذا مدونة لمذكرتنا هي: إعجابنا بمعالجته لبعض الظواهر اللّغوية وتبيان صحتها من عدمها ومن أجل هذا نطرح الإشكال التالي:

ما هي الآراء الجديدة والشّخصية التي جاء بها المخزومي؟، وهل تمكن من صرف النّحو عمّا كان عليه، وإزالة الشّوائب التي كانت متعلقة به؟.

ولقد اعتمدنا في هذه الدراسة المنهج الوصفيّ التّحليليّ بغية تحليل المسائل اللّغويّة الواردة في كتابه " في النّحو العربي نقد وتوجيه".

ولإنجاز هذا العمل استندنا إلى خارطة تضمنت مقدمة ثم يليها فصلين:

فصل نظري بعنوان أعلام التّجديد، وتناولنا فيه مبحثين: ففي المبحث الأول تطرقنا لعرض أهم آراء المحدثين حول القضايا النّحويّة في الكتابين: أسرار اللّغة لإبراهيم أنيس و إحياء النّحو لإبراهيم مصطفى.

أما المبحث الثاني فخصصنا للحديث على دراسة كتاب المخزومي(المدونة) محاولين كشف تطلعاته في المواضيع النّحويّة.

وفصل تطبيقي تضمن أربعة مباحث:

المبحث الأوّل تحت عنوان عرض المسائل النّحويّة، أمّا المبحث الثاني فهو بعنوان المسائل التي وافق فيها البصرة، والمبحث الثالث بعنوان المسائل التي وافق فيها الكوفة، والمبحث الرابع تضمن اجتهاد المؤلف.

ولقد اعتمدنا في هذا البحث على مجموعة من المصادر والمراجع منها:

1-مهدي المخزومي في كتابه" في النّحو العربي نقد وتوجيه".

2- ابن الأنباريفي كتابه" الإنصاف في مسائل الخلاف".

3- أيمن أمين عبد الغني في كتابه "النّحو الكافيّ".

4- محمد علي أبو العباس في كتابه "الإعراب الميسر والنّحو".

واجتهدنا في هذا العمل قدر الإمكان متحريين الدّقة في عرض الأفكار، وككل طالب في مستوانا واجهتنا عراقيل وصعوبات في دراسة هذا الكتاب وتحليله، نظرا لتضارب الآراء حوله، وتداخل الأفكار فيه، إضافة إلى تمسك جل علمائه بمنهج عقلي فلسفي أساسه نظرية العامل.

وأخيرا نشكر كل من ساعدنا ووجهنا في إنجاز هذا البحث وعلى كل ما قدموه من إرشادات وتوجيهات.

الفصل الأول: التّجديد في النحو العربيّ.

– المبحث الأول: أعلام التجديد.

أ.إبراهيم مصطفى " إحياء النحو".

ب.إبراهيم أنيس " أسرار اللّغة."

– المبحث الثاني: تلخيص كتاب (في النّحو العربي نقد وتوجيه للمخزومي).

المبحث الأول: أعلام التّجديد.

أ/إبراهيم مصطفى في كتابه إحياء النّحو:

يُعد إبراهيم مصطفى من أهم الباحثين الذين تكلموا عن النّحو العربيّ وتجديده وتيسيره، وهذا مانجده في كتابه إحياء النّحو. ولقد تطرق فيه لبعض المسائل النّحويّة ومن نتائجه:

-النّحو هو قانون تأليف الكلام وبيان لما يجب أن تكون عليه الكلمة في الجملة.

-النحاة قصروا النّحو على البحث في أواخر الكلم، هذا ما أدىإلى خفاء في بعض الأساليب العربيّة،إضافةإلى رسمهم طريقا لفظية للنّحو.[1]

- ميل العرب إلىالإعراب جعلهم يضبطون بالنقط آخر الكلمات في القرآن الكريم حتّى يكتبونه، وهذه الممارسة هدتهم إلى كشف علل الإعراب، ولقد صرفهم هذا الميل إلى دراسة سائر نحو اللّغة.[2]

-الإعراب مرتبط بنظرية العامل عند النّحاة، ولقد دونوا للعامل شروطا وأحكاما تعتبر عندهم فلسفة النحو واستنادهم للفلسفة أمر طبيعي عنده.[3]

- انخداع النّحاة بالفلسفة الكلامية أدى إلى نقص فهم الإعراب.[4]

---

[1]- ينظر إبراهيم مصطفى، إحياء النّحو، مؤسسة هنداوي للتّعليم والثقافة، 2012م، ص 18-21.

[2]- نفسه، ص 28 .

[3]- نفسه، ص30 .

[4]- نفسه، ص40 .

– وجوب دراسة علامات الإعراب على أنها دوال على معاني وهي:[1]

– الضمة علم الإسناد وموضعها هو المسند إليه والمرفوعات عند النحاة ثلاث هي: المبتدأ و الفاعل و نائب الفاعل، ولا يخرج عن هذا الأصل إلاّ بابان أحدهما المنادى في بعض حالاته، والثاني منصوب إن وأخواتها والكسرة، علم الإضافة وهي تدل على أن الاسم أضيف إليه غيره سواء كان بالأداة أو بدونها.

أما الفتحة ليست علامة إعراب: وهي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب، ويُقر إبراهيم مصطفى على خفة الفتحة وأيسرها نطقا أكثر من السكون.

–علامات الإعراب في الاسم لا تخرج عن هذا إلا في البناء أو نوع من الإتباع.[2]

–تحدث النحاة عن علامات أخرى للإعراب، وسموها العلامات الفرعية للإعراب هي ثلاثة:[3]

1– باب الأفعال الخمسة، والحق أنها معربة كغيرها من الكلمات.

2– باب جمع المذكر السالم: والضمة فيه علم الرفع والواو إشباع، وكذلك الكسرة علم الجر والياء إشباع وأغفلوا الفتح لأنه ليس إعراب.

3– باب مالا ينصرف: والأصح فيه أن هذا الاسم حُرم التنوين ليس لأن الفتحة نابت عن الكسرة.

---

[1]– ينظر إبراهيم مصطفى، إحياء النّحو، ص 48– 57.

[2]– نفسه، ص 67 .

[3]– نفسه، ص72–74.

-الفتحة فيما لا ينصرف حركة بناء لا حركة إعراب.

-الحديث عن المماثلة في الإعراب وهومايسميه النّحاة إتباعا والتوابع خمسة:النعت، التّوكيد، البدل، وعطف البيان وعطف النسق.[1]

1-العطف: ليس له إعراب خاص ولايجدر عده من التّوابع، وذهب إبراهيم "مصطفى إلى أنه ماكان في المعنى مضافا إليه فهو مجرور، والجر علم الإضافة. أمّابقية التوابع فقسمها إلى قسمين:

1-يكون التابع متممًا للمتبوع في المعنى ويكون حكم الثاني نفس حكم الأول.

2-يكون فيها الأول دال على معنى مستقل، أمّا اللفظ الثاني فيكون الأصل معنى اللفظ الأول وهو يشمل: البدل التوكيد وعطف البيان.

-لايفرق إبراهيم مصطفى بين التّوكيد والبدل لأن الأسلوب واحد.

-اعتبار النّعت السببيّ إتباعا للمجاورة خلافا للنّحاة.

-زيادة إبراهيم مصطفى للخبر في التوابع واعتباره من أهم الأقسام السابقة.[2]

وأخيرا يتطرق إبراهيم مصطفى للأبواب التي ردد فيها النّحاة بين النّصب وغيره فنجد:[3]

---

[1]- ينظر إبراهيم مصطفى، إحياء النّحو، ص76-81.

[2]- نفسه، ص81 .

[3]- نفسه، ص 88-98 .

-باب لا: تختص بالفعل المضارع وقلما نجدها مستعملة مع الاسم، ويرد الاسم بعدها منصوبا.

-التنوين علامة التنكير.

-باب ظن: الجملة بعد ظن فقدت ما فيها من الإسناد وصارت فضلة.

-بابالاشتغال: إذا كان المعنى أن تخبرنا بالفعل، فالحكم هو النّصب، أمّا إذا كان الإخبار بالاسم فالحكم هو الرفع.

- المفعول معه: إذا أردنا معنى المصاحبة وكانت الواو في معنى مع وجب النّصب، وإذا لم ترد معنى المصاحبة فإنها واو العطف.

ب: إبراهيم أنيس في كتابه من أسرار اللغة:

يتكون هذا الكتاب من أربعة فصول، ويُعد الفصل الثالث موضوعنا للحديث عنه ولقد تطرق صاحب الكتاب للتّفصيل في الإعراب وتوصل للنتائج التاليّة:

-ظاهرةالإعراب لم تكن ظاهرة سليقة في متناول العرب، بل عدها صفة من صفات اللغة النموذجية الأدبيّة.[1]

-قيام النّحاة بتنسيق القواعد الإعرابيّة وفرضها على العرب.[2]

-لايوجد هناك أثر للإعراب في مختلف اللّغات.[3]

---

[1]- ينظر إبراهيم أنيس، أسرار اللّغة، ملتزم الطبع والنشر مكتبة الأنجلومصريّة، ط3، القاهرة، 1966، ص 189 .

[2]- نفسه، ص 196 .

[3]-نفسه، ص 199.

-حركات أواخر الكلام لم تكن تفيد تلك المعاني التي أشار إليها النّحاة من الفاعلية والمفعولية، وإنّما هي حركات دعا إليها نظام المقاطع وتواليها في الكلام الموصول.[1]

- بعد تفرغ النّحاة من تفسير العلامات الإعرابية الأصلية انتقلوا إلى تفسير الصيغ التي لم يتمكنوا من تغييرها من مثنى وجمع المذكر والأسماء الخمسة.

-ترجيح إبراهيم أنيس لصيغة الياء في المثنى واعتبارها الصيغة الأصلية وتفضيل صيغة الواو في الجمع المذكر السالم.[2]

-الإعراب بالحروف كما سماه النحاة لا يحمل أي علاقة باللّغة كما توهم النّحاة.

---

[1]- يُنظر إبراهيم أنيس، أسرار اللّغة، ص253.

[2]- نفسه، 254-258.

المبحث الثاني: تلخيص كتاب (في النّحو العربي نقد وتوجيه للمخزومي).

يُصنف المخزومي من بين النّحاة الذين ثاروا على نظرية العامل النّحوي، ودعوا إلىإعادة النظر في القواعد النّحوية،لتخليصها من القيود المنطقيّة والأحكام الفلسفية التي قيدت بها، ويعد كتابه: (في النّحو العربيّ نقد وتوجيه) واحدا من الكتب التي حاولت أن تضع منهجًا جديدًا، لإعادة صياغة النّحو العربيّ صياغة جديدة لا تقوم على نظرية العامل النّحويّ، ولقد توصل من خلال كتابه إلى جملة من النتائج نذكرها في اختصار:

-الجمل في العربيّة نوعان: جملة فعلية يكون المسند فيها فعلا وجملة اسمية يكون المسند فيها اسما.

-الفاعل ونائب الفاعل كلاهما مسند إليه كونهما مرفوعان والفرق بينهما يكون في بناء فعلهما، والتّسوية بين الفاعل ونائب الفاعل مبنية على أساس فهم لطبقة التركيب.

-جملة الشّرط انطلاقا من التّحليل اللّغوي هي وحدة كلاميّة تعبر عن فكرة تامة وينكر المخزوميّ تقسيمها إلى جملتان.

-قسم المخزوميّ الكلمات إلى قسمين رئيسيين: معرب ومبني.

-يقر أنّ الضمة مظهر من مظاهر العربيّة في توزيع الوظائف اللّغوية، ولا يعتبرها أثر للعامل سواء لفظي أو معنوي.

-يصنف المرفوعات في العربيّة إلى :

مرفوع أصالة يشمل المبتدأ والفاعل.

مرفوع تبعا يشمل خبر للمبتدأ +خبر إنّ +النعت + عطف البيان

ويقر أنّ غير هذه الموضوعات مما اعتبرها النّحاة من التوابع فليس تابعا من المنسوق والبدل والتوكيد.

-يَعتبر المخزوميّ الكسرة علم الإضافة لها دلالة على أنّ مالحقته مضاف إليه ويسميها حروف الإضافة انطلاقا من تسمية الكوفيين.

-حروف الجر ليست عاملة وينكر المخزومي وجود عامل في اللّغة.

-الفتحة ليست علما لشيءخاص ولكنها علم كون الكلمة خارجة عن نطاق الإسناد أ, الإضافة.

-يعتبر المخزومي(إنّ)واسمها بمنزلة الكلمة الواحدة في الاستعمال، وحكم الاسم بعدها الرفع كونه يرد مسند إليه.

-يؤيد رأي الأستاذ إبراهيم مصطفى في نصب مالا ينصرف مضافا إليه وفي ضم المنادى مفردا معرفة مبني على أساس اتقاء الشبهة بياء المتكلم.

-رفع المثنى بالألف دلالة على التثنية وليس علامة للرفع.

-المنصوبات في واقعها اللّغوي تؤدي وظائف لغويّة خاصة وإن كان لابد من عنونتها فالأنسب هي متعلقات الفعل كونها ترتبط بالفعل.

-الأفعال أبنية تدل على الأحداث مقترنة بالزّمان.

-ترجيح المخزومي لآراء الكوفيين في مسألة أصل الاشتقاق، فيرى أنّ الفعل هو الأصل.

-يؤيد المخزومي مدرسة الكوفة باعتبار فعل الأمر معرب.

-تأييده الكوفيين في ذهابهم إلى فعلية فاعل و مفعول.

-رفع الفعل المضارع كان لأجل تمييز زمن الفعل المضارع وتخصيصه وإذا أريد له أن يدل على الزّمن الماضي اتصل في النفي بلم أو لمّا وسكن آخره.

-يقر المخزومي بوجاهة ما ذهب إليه البصريين في بناء "افعل" و"فعل".

- الفعل الماضي لا تقتصر دلالته على وقوع الحدث في الزمن الماضي فقط فنجده يدل على وقوع الحدث حال زمن المتكلم.

- اقتران الفعل المضارع ب "لم" يجعله يدل على وقوع الحدث في الماضي خلافا لدلالته الأصلية من مستقبل أوحاضر.

-فرّق المخزومي بين الفاعل الفلسفي والفاعل اللّغوي.

-فرّق بين الزمان الفلسفي وهومايقوم على أساس حركات الفلك وقسّمه إلى ماض وحاضر ومستقبل، والزمان النّحوي هو مايقوم على أساس التفريق بين أبنية الفعل وصيغه.

-تصنيف الصيغ الزمنية في العربية إلى الماضي الحاضر والدائم.

-الفعل هو المسند الذي أسند إلى الفاعل (المسند إليه) وقد يتعدد المسند إليه والمسند واحد.

-لايعتبر الفعل عاملا هذا أنه لايرفع أو ينصب لأن الرفع والنّصب عوارض يقتضيها الأسلوب وتقتضيها طبيعة اللّغة.

-وظيفة اللّغة هي النّص علىتجدد نسبة المسند إلى المسند إليه في فترات الزمن .

-ينفي المخزومي وجود تنازع بين فعلين حين يليهما فاعل، وهذا مؤدى رأي الفراء بحيث يرى أنّ الاسم بعد الفعلين يكون لهما الاقتضاء واحد.

- اتّصال الواو بالأفعال لايعتبرها المخزومي إسنادا لأنها كناية عن الفاعل وليست فاعل كونها حرف وليس اسم.

-أفعال الكينونة (كان وأخواتها) تنسب معانيها إلى المفردات لا الجمل.

-لايصح أن تجمع في باب واحد هذا أنّها ليست في منزلة واحدة لا في الدلالة ولا في الاستعمال.

-يرى المخزومي بفصل"صار" من أفعال الكينونة كونها تدخل في غالب الأحيان على ماليس أصله مبتدأ وخبر، والمنصوب بعدها هو التمييز.

-يقسم المخزومي أفعال الكينونة بحسب دلالتها إلى ثلاثة أقسام:

1-"كان" وينبغي أن يلحق بها استقر وحصل ووجد وحدث وهي تدل على كينونة عامة.

2-أمسى/ أصبح/أضحى/ بات/ظل هي تدل على كينونة خاصة.

3-الكينونة المستمرة وهي: مازال، ماانفك، مابرح، مافتئ، وكان ينبغي أن تزيد لها : استمر، مادام، ما وجد، ما استقر، ما حصل.

-قبول المخزومي لرأي الكوفيين في معالجة الخبر الظرف بحيث ينصب الخبر ظرفا لأنه هو الخبر نفسه.

-يرى المخزوميّ بضرورة ذكر المنصوب بعد أفعال الكينونة حتى تتم الفائدة، ويؤيد الكوفيين في تسميته حالا، كونه يبين هيئة خاصة للنموذج المتحدث عنه.

-أخلط النّحاة حين جمعوا الأفعال الدالة على المقاربة والرجاء والشروع حسب المخزومي كونها تختلف دلاليا.

-تفسير الخليل بن أحمد الفراهيدي للأفعال الشاذة تفسير مقبول كونه اعتمد منهج لغوي يشبه بالمنهج الحديث.

-يؤيد المخزوميّ مدرسة الكوفة في اعتبارها للأفعال الشاذة الجامدة أفعالا حقيقية ويقر بعدم دخول التنوين عليها كونها ليست أسماء.

-يُقر المخزوميّ على أنّ دلالة الفعل لاتقتصر على الحدث، وإنّما يحمل دلالات أخرى ويقول بتصدره في الجملة الفعلية في نظامها الطبيعي، كما نجد غي بعض الحالات تقدم الفاعل لضرورة لغوية، ويُؤكد المخزومي على أهمية الفعل في الجملة إذ ينبغي إظهاره إلاّ في حالتين يترك إظهاره وتسمى بظاهرة إضمار الفعل:

1- يُفهم من القراءة فلا حاجة لذكره.

2- سَبق ذكره في الكلام فلا داعي للتّكرار.

في العربية أساليب مختلفة تبين لنا حالة المتكلم ولقد عالج النحاة هذا الأساليب ولاحظوا دلالتها المختلفة بحيث نجد:

-أسلوب التّوكيد: وله صور مختلفة بالأداة وبغير الأداة.

-أسلوب النّفي: وللنفي أدوات عديدة بعضها مفرد وآخر مركب ومنها الحروف ومنها الأسماء ومنها الأفعال، فيقول المخزوميّ أنّه من الخلط أن نعد ليس ضمن طائفة الأفعال الناقصة، كونها حرف نفي وليس إثبات كما أنه يقر بحرفيتها، أمّا بخصوص

إعراب لا فيرى أنّ الاسم بعدها يتبع بنعت والتاء الموجودة في الأداة هي تاء أصلية وليست تاء تأنيث.

– أسلوب الاستفهام: يرى أنّ النّحاة على حق في القول بأنّ هل لايليها اسم بعده فعل بحيث يستفهم بها عن الجملتين الفعليّة والاسميّة ولها عدة استعمالات غير الاستفهام.

– أسلوب الجواب: هذا الأسلوب مرتبط بأسلوب الاستفهام وله أدوات نعم، بلى، أجل، أي، جبر.

– أسلوب الشّرط: أسلوب لغوي مبني على جزأين: جملة الشرط وجملة جواب الشرط ويؤيد المخزوميّ قول الجرجاني بوحدة الجملتين إذ أنّ جملة الشرط بجزأيها وحدّة كلامية تعبر عن فكرة موحدة.

ويرى المخزوميّ أنّ انجزام الفعل بعد أداة الشرط يدل على تجدد الحالة ف: "فعل" خصصت للدلالة على الماضي، أما" يفعل" فدلالتها مرجحة للدلالة على الحاضر والمستقبل.

أسلوب النّداء: أسلوب النداء ينبني على شيئين: الأداة والمنادى وهو ليس جملة فعلية أو جملة غير إسنادية، والحق أن لا نعتبره جملة حسب المخزوميّ فهو مركب لفظي هدفه الإبلاغ.

نلاحظ إعجاب المخزوميّ بمعالجة الفراهيدي لحركة المناديات فهذه الأخيرة ليست آثارا للعوامل سواء لفظية كانت أو معنوية وإنّما تنصب إذا طالت بالإضافة أو التنوين وتُرفع إذا خصصت بالكلام وأُفردت.

وأخيرا يتطرق المخزوميّ للحديث عن أدوات الوصل وهي أدوات المصدر كما يسميها النّحاة وهي أدوات اعتمدتها اللّغة كوسائط تعبيرية بين الجمل نذكر منها: ما، أن، أنّ.

الفصل الثّانيّ:المسائل النّحويّة في كتاب: (في النّحو العربيّ نقد وتوجيه).

المبحث الأوّل:عرض المسائل النّحويّة .

المبحث الثانيّ: موافقة آراء البصريين.

المبحث الثّالث: موافقة آراء الكوفيين.

المبحث الرابع: اجتهاد المؤلف.

المبحث الأوّل: عرض المسائل النّحويّة:

نتطرق الآن للحديث عن المسائل النّحويّة التّي دُرست من طرف النّحاة، فلنا أن نعرض مختلف آراء المدرستين النّحويتيّن: البصرة والكوفة والتّي لقيت موافقة من مهدي المخزوميّ، كما لنا أن نوضح بعض الآراء الجديدة التي جاء بها المخزوميّ، وهذا انطلاقا من كتابه في النّحو العربيّ نقد وتوجيه ويُمكن البدء بعرض هذه المسائل في شكل جدول المكون من ست خانات، فبداية ارتأينا لعرض المسائل النّحويّة الموجودة بالكتاب، ثم عرضنا آراء المدرستين البصرة والكوفة، ولقد اعتمدنا إشارة (+) لنبين المسائل التّي وافقها المخزوميّ، أمّا إشارة(–) فكانت من أجل توضيح المسائل التّي لم تلق ترحيبا من طرفه. كما نجده موضحاً في الجدول التّالي:

المسائل النّحويّة المعروضة في الكتاب	رأي البصرة	رأي الكوفة	موافقة رأي البصرة	موافقة رأي الكوفة	اجتهاد المؤلف
1/ مثالي: "افعل" و"فعل".	مبني.	معرب.	+	–	–
2/ حركة المنادیات.	تُنصب إذا طالت بالإضافة، أوالتّنوين وتُرفع إذا أفردت.	لم يذكره	+	–	–
3/ أصل الاشتقاق.	الاسم.	الفعل.	–	+	–
4/ حالة فعل	مبني.	معرب مجزوم.	–	+	–

الأمر.					
5/ القول في "فاعل" و "مفعول".	أسماء.	أفعال.	–	+	–
6/ القول بالتّنازع في العمل.	هناك تنازع بين فعلين حين يليهما فاعل.	لا يوجد هناك تنازع بين الفعلين.	–	+	–
7/ القول في ناصب المشغول عنه.	منصوب بفعل مقدر.	منصوب بالفعل الواقع على الهاء.	–	+	–
8/ معالجة الخبر الظرف.	ينتصب بفعل مقدر.	ينتصب على الخلاف إذا وقع خبرا للمبتدأ.	–	+	–
9/ القول في الأفعال الشّاذة الجامدة.	أسماء أفعال.	أفعال حقيقيّة.	–	+	–
10/ تحديد الفعلية والاسمية في الجملة العربية.	لم يذكره.	لم يذكره.	–		الجملة الفعلية يكون المسند فيها فعلا والجملة الاسمية يكون فيها المسند اسما.
11/ القول في الفاعل ونائب الفاعل.	سبويه لم يفرق بينهما نوعا ما.	لم يذكره.	–	–	قام بالتّسوية بين الفاعل ونائب الفاعل.

12/ القول في المرفوعات.	لم يذكره.	لم يذكره.	–	–	يقسمها إلى مرفوعات أصالة ومرفوعات تبعا.
13/ القول في الجر بعد "حروف الجر".	الكسرة أثر لأحد حروف الجر.	حروف إضافة لاغير.	–	–	حروف الجر ليست عاملة، والأسماء بعدها ليس لها علاقة بها.
14/ القول في تسمية المنصوبات.	لم يذكره.	لم يذكره.	–	–	تُسمّى متعلقات الفعل كونها متعلقة به.
15/ القول في رفع المضارع.	يُرتفع لقيامه مقام الاسم.	يُرتفع لتّجرده من العوامل النّاصبة والجازمة.	–	–	رُفع لأجل تمييز زمن المضارع وتخصيصه.
16/ القول في أنواع الفاعل وأنواع الأزمنة.	لم يذكره.	لم يذكره.	–	–	قسّم الفاعل إلى فاعل فلسفيّ وفاعل لغويّ، وقسّم الأزمنة إلى زمان نحويّ وفلسفيّ.
17/ القول في اتّصال الواو بالفعل.	لم يذكره.	لم يذكره.	–	–	اتّصال الواو بالفعل للدلالة على عدد المسند إليه.
18/ القول في المنصوب بعد صار وليس.	خبر.	حال.	–	–	تمييز.
19/ القول في	لم يذكره.	لم يذكره.	–	–	أصلها النّفي فلا عمل

الاسم بعد لا.					لها في الاسم بعدها.
20/ القول في أصل ليس.	لم يذكره.	لم يذكره.	–	–	فعل نفي جامد.
21/ القول في لات.	لم يذكره.	لم يذكره.	–	–	حرف نفي.
22/ القول في جملة الشّرط.	لم يذكره.	لم يذكره.	–	–	جملة الشّرط هي جملة واحدة بجزأيها
23/ القول في دخول الفاء على عبارة جواب الشّرط.	لم يذكره.	لم يذكره.	–	–	تفيد التّحقق أو التّرجيح بين نحقق الشيء من عدمه.
24/ القول في انجزام الفعل بعد أداة الشّرط.	أداة الشّرط تجزم الفعلين.	تجزم الفعل الأوّل فقط.	–	–	لم يؤيد الفريقين، ويرى أنّ كلاهما أهمل الوظيفة اللّغويّة المؤداة من طرف أداة الشّرط.
25/ القول في المنادى.	لم يذكره.	لم يذكره.	–	–	مركب لفظي بمنزلة أسماء الأصوات.

المبحث الثاني: موافقة رأي البصريين.

من الملاحظ أنّ المخزوميّ لم يوافق المدرسة البصريّة في كثير من المسائل النّحويّة، إذ أنّنا نجده يخالفهم في الرأي أحياناً، وينقدهم أحيانا أخرى،وهذا راجع لاعتمادهم على نظرية العامل في تفسير آرائهم. وبقي علينا أن نعرض المسائل التّي وافقهم فيها ولقيت ترحيبًا من طرفه.

المسألة الأولى: مثالي "افعل" و"فعل".

إنّ القول ببناء "افعل" و"فعل" لقي ترحيبا من طرف المخزوميّ، بحيث أنّه يُقر بوجاهته وقبوله، لكّن التّعليل الذّي ذهب إليه علماء البصرة، لم يوفقوا فيه وله تفسير آخر في هذه المسألة، إذ أنّه يقول :"إنّما يستندان إلى أنّ الفعل أي فعل لاتتعاقب عليه المعانيّ الإعرابيّة، أو القيم النّحويّة، التّي تتعاقب على الأسماء"[1]

ونفهم من قول المخزوميّ أنّ بناء الفعلين "افعل" و"فعل" راجع إلى أنّه لاتتوفر فيه الشّروط التّي نجدها في الأسماء، أو الفعل المضارع، ومن بين هذه الخصائص خاصية الإعراب.

[1]- مهدي المخزوميّ، في النّحو العربيّ نقد وتوجيه، دار الرائد العربيّ، ط2، بيروت، لبنان، 1986، ص138.

المسألة الثانية: حركة المناديات.

يرى المخزوميّ أنّه لابد من عرض رأي الخليل الفراهيديّ في هذه المسألة، كونه مقبولا بحيث كان بعيدا عن التّمحل في تعليله، وبدا أنّه مستوعب لأساليب العرب في كلامهم، واعيّا للظواهر اللّغويّة، بعيدا عن فكرة العامل أو المنطق بحيث يقول "فالمنادى المضاف، والمنادى الذي يسميه المتأخرون بالشّبيه بالمضاف، والمنادى النّكرة كل هؤلاء منصوب، لا لأنّه معمول لعامل، ولا لأنّه مفعول لفعل محذوف ناب عنه حرف النّداء، ولكّن لأنّ الكلام فيها كان قد طال، فقد طال المضاف بالمضاف إليه،والشّبيه بالمضاف بما اتّصل به من مفعول أو غيره، وطالت الفكرة موصوفة وغير موصوفة بالتّنوين، وإذ طال الكلام ثقل فأُستعين على ثقله بالحركة الخفيفة، التّي يستريح إليها العرب كلّما مالوإلى تخفيف".[1]

والمستخلص من هذا، أنّ حركات المناديات ليست أثرا للعامل سواء كان لفظيّا، أو مقدرا، وإنّما كان حكمها النّصب إذا طالت بالإضافة، أو التّنوين. ولمّا كانت الفتحة خفيفة على اللّسان، كان حكم المنادى النّصب حتّى يسهل النّطق على العرب، أمّا فيما يخص المنادى المفرد الموصوف ب ابن بعده علم كقولنا علي بن محمد، فهو على حدّ قول المخزوميّ يُؤيد تفسير الخليل في نصب المنادى الذّي طال بالإضافة وغيرها، ونجد أبو العباس يقول في هذا الصدد " وإذا كان بعد العلم المنادى كلمة ابن مضافة

[1]– مهدي المخزوميّ، في النّحو العربيّ نقد وتوجيه ،ص307.

إلى علم جاز في المنادى الضم والنّصب مثل: يا حسين بن علي، فالضّم لأنّه معرفة والفتح إتباعاً لحركة ابن وهي صفة"، [1]

ومنه، فإنّ المنادى بعد اسم العلم تجوز فيه الحالتين النّصب و وكذلك الرفع.

[1]– محمد علي أبو العباس، الإعراب الميسر في النحو، دار الطلائع للنشر والتّوزيع، 1998، ص146.

المبحث الثّالث: موافقة رأي الكوفيين.

بعد أن تحدثنا عن المسائل التّي وافق فيها المخزوميّ مدرسة البصرة، ننتقل الآن للحديث عن المسائل التّي وافق فيها مدرسة الكوفة.

المسألة الأولى: أصل الاشتقاق.

لطالما كانت مسألة الاشتقاق موضوع جدال بين المدرستين البصرة والكوفة، وهذا ما نجده موضح في المسألة الثامنة والعشرون من كتاب الإنصاف. فالبصريون يرون أنّ الاسم هو الأصل، ويقول السّيوطي في هذه المسألة: "مذهب أكثر البصريين أن المصدر أصل والفعل والوصف فرعان مشتقان منه، لأنهما يدلان على ماتضمنه من معنى الحديث، وزيادة الزّمان والذّات التي قام بها الفعل، وذلك شأن الفرع أن يدل على مايدل عليه الأصل وزيادة، وهي فائدة الاشتقاق، ومذهب الكوفيين أن الفعل أصل والمصدر مشتق منه، لأن المصدر مؤكد الفعل والمؤَكَد قبل المؤكِد ولأن المصدر يعتل لاعتلال الفعل ويصح بصحته وذلك شأن الفروع تحمل على الأصول"[1].

ونفهم من القول أنّ أهل البصرة قالوا بأنّ أصل الاشتقاق هو المصدر أو الاسم فهو الأصل، والفعل فرع منه. أمّا الكوفيين فقالوا بأنّ الفعل هو الأصل هذا أنّ المصدر

---

[1]–جلال الدين السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح، أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، 1998م، ص82.83.

يتبع الفعل، والحقيقة أنّ الفرع يتبع الأصل، ومنه الأصل هو الفعل والفرع هو المصدر، والمخزومي يؤيد رأي الكوفيين في القول أنّ الفعل أصل الاشتقاق

ضف إلى هذه الحجة، اعتمد النّحاة حججا عديدة دعموا بها آرائهم، وأكّدوا من خلالها على صحة كلامهم، فهناك من النّحاة من قال أنّ الفعل عامل في المصدر، بمعنى الفعل يعمل في المصدر فيغير حركته الإعرابيّة حسب الجملة، وهناك من النّحاة من جعل ذِكر المصدر تأكيداً للفعل.

المسألةالثانية: حالة فعل الأمر.

لقد أيّد المخزوميّ مدرسة الكوفة في اعتبارها لفعل الأمر معرب مجزوم، وهذا مانجده في قول ابن هشام " ذهب الأخفش والكوفيين إلى أنّ الأمر معرب مجزوم بلام الأمر، وإنّها حذفت حذفاً مستمراً في نحو: قم واقعد، والأصل: لتقم ولتقعد، فحُذفت اللام للتّخفيف وتبعها حرف المضارعة"[1]، واستدل النّحاة على القول بإعراب فعل الأمر من ثلاثة أوجه ذكرها الأنباري في أسرار العربيّة، "أمّا الوجه الأوّل أنّهم قالوا إنّما قلنا أنّه معرب مجزوم لأنّ الأصل في قم واذهب: لتقم، ولتذهب. قال اللّه تعالى: {فبذلك فليفرحوا هو خير ممّا يجمعون}، وذُكر أنّها قراءة النبيّ، والوجه الثّانيّ أنّهم قالوا: أجمعنا على أنّ فعل النّهي معرب مجزوم نحو؛ لا تقم ولا تذهب، فكذلك فعل الأمر

[1]–ابن هشام الأنصاري، شرح التصريح على التوضيح، تح، محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلميّة،ط1، بيروت، لبنان، 2000م،ج1، ص67.

نحو؛ قم واقعد، لأنّ النّهي ضد الأمر وهم يحملون الشّيء على ضده كما يحملونه على نظيره، وأخيراً الوجه الثالث أنّهم قالوا: الدليل على أنّه مجزوم أنّك تقول في المعتل [اغزُ، ارمِ، اخشَ] فتُحذف الواو والياء والألف كما تقول: [لم يغزُ، لم يرمِ، لم يخشَ]، فدّل على أنّه مجزوم بلامٍ مقدرة، وقد يجوز إعمال حرف الجزم مع الحذف".[1]

لقد ذكر ابن الأنباري الأوجه الثلاثة التّي احتج بها الكوفيين، بحيث يعتبرون فعل الأمر معرب لأن الأصل فيه اتّصاله باللام وبحرف المضارعة كقولنا؛ لتقم، كما أنّهم يوافقون فعل النّهي في حالته كونهم يحملون الشّيء على شبيهه.

المسألة الثالثة: القول بفعليّة فاعل مفعول.

يُؤيد المخزوميّ الكوفيين في ذهابهم إلى فعلية [فاعل ومفعول]، وذلك أنّ"استعمال البناءين استعمال الأفعال في إلحاقها بالفاعل، والمفعول، وبنائب الفاعل، وكذلك لتضمنها معنى الفعل تضمناً كاملا، ودلالتها على الزّمان وكذا وجود مثل هذا الفعل في لغة سامية قريبة للصّلة بالعربيّة وهي الأكاديّة".[2]

---

[1]– ابن الأنباريّ، كمال الدين أبي البركات ، أسرار العربيّة، تح: محمد حسين شمس الدّين، دار الكتب العلميّة، ط1، بيروت، لبنان، 1997م، ص165.166.

[2]– مهدي المخزوميّ، في النّحو العربيّ نقد وتوجيه، دار الرائد العربيّ، ط2، بيروت، لبنان، 1986م، ص118.119.

فصيغة فاعل يسميها الكوفيين بالفعل الدائم كونها تدل على زمن المستقبل، "يسمي الكوفيين اسم الفاعل بالفعل الدائم، وذلك لانصراف هذه الصيغة نحو الحال والاستقبال".[1]

المسألة الرابعة: القول بالتّنازع في العمل .

يُعرف التنازع على " أن يتقدم عاملان، ويتأخر معمول يطلبه كل من العاملين، مثل: اجتهد ونجح محمد"[2]، ونفهم من هذا التّعريف أن العاملين وهما الفعلين اجتهد ونجح يحتاجان إلى معمول فيهما وهو الفاعل محمد، كما أنّه لابد من الإشارة إلى تقدم العاملين وتأخر المعمول، ونجد المخزوميّ في هذه المسألة يوافق رأي الكوفيين، بحيث وأبدى إعجابه من معالجة الفراء لهذا الموضوع، إذ أنّه كان مخالفاً لمّا جاء البصريين. وما يصبوا إليه الفراء حسب المخزوميّ هو:"أنّ الفعلين المتقدمين إذا كان اقتضاؤهما واحداً كان الاسم بعدهما جميعاً، كأن يقتضيا الرفع، كقولهم: يُحسن ويُسيء ابناك، أو النّصب كقولنا: اشتريت وأكلت رطباً"[3]. والمعنى من هذا يقودنا إلى النّوع الأوّل من التّنازع وهو حين يكون الاقتضاء واحداً، بحيث يحتاج الفعلين إلى مفعول به واحد كما ورد في مثال النّصب أو يحتاج الفعلين فاعلاً كما ورد في الرفع، ولعلّ أكبر الظّن في الأساس الذّي عُقد عليه باب التّنازع هو النّوع الثّانيّ، ويكمن في اختلاف

[1]–عبد الله بن محمد الخثران، مصطلحات النحو الكوفي، هجر للطباعة والنشر، ط1، 1990م، ص48.

[2]– أيمن أمين عبد الغني، النحو الكافي، دار التوقيفية للتراث، القاهرة، 2010م، ص410.

[3]–مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص166.

الاقتضاء بمعنى الفعل الأوّل يحتاج فاعلاً لوحده، والفعل الثّانيّ يحتاج فاعلاً أو مفعولاً كذلك، ولابد من القول بأنّه لا يوجد تنازع بين فعلين حين يليهما فاعل أو الفعل لأحدهما لا لكليهما، هذا أنّ الفاعل للفعلين فنقول: أكل وشرب الولدُ، وهذا متوافق عند المدرستين البصرة والكوفة، وإنما اختلفوا في أولوية العمل بحيث أنّ "البصريون يرون أنّ الثاني أولى بها المعمول لقربه منه، والكوفيون ذهبوا إلى أنّ الأوّل أولى به لتقدمه"،[1]وقولنا عاملين لا يقتصر على الأفعال فقط، وهذا ما قال به ابن الناظم، "إنّما قال عاملان ولم يقل فعلان، ليشمل تنازع الفعلين، أو تنازع الاسم والفعل، وتنازع الاسمين.[2]

ولنا أن نشير إلى حالة من حالات التنازع وهي تعدد العوامل مع معمول واحد، "تنازع أكثر من عاملين معمولا واحداً: كما صليت، وباركت، وترحمت على إبراهيم، فعلى إبراهيم مطلوب لكل واحد من هذه العوامل الثلاثة.[3]"

---

[1]– محمد علي أبو العباس، الإعراب الميسر والنّحو، ص70.

[2]– أبي عبد الله ابن الناظم، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تح، محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلميّة، ط1، بيروت، لبنان، 2000م، ص184.

[3]–ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى، دار الكتب العلمية، ط4، بيروت، لبنان، 2004م، ص185.

المسألة الخامسة: القول في المنصوب بالاشتغال.

لقد عقد النّحاة باباً سمّوه بالاشتغال يقوم على تقدم اسم وتأخر فعل، ويعرفه أيمن أمين بقوله: "الاشتغال أن يتقدم اسم ويتأخر فعل مفسر له، وهذا الفعل هو الناصب للاسم المتقدم"،[1] ونجد اختلاف بين المدرستين البصرة والكوفة في ناصب المشغول عنه وهذا ما يقر به أبو العباس في قوله:" ذهب جمهور النّحويين البصريين إلى أن ناصبه فعل مضمر وجوبا مماثل للفعل المذكور.... وذهب الفراء إلى أن الاسم والضمير منصوبان بالفعل المذكور لأنهما في المعنى لشيء واحد"[2]، والمخزومي يؤيد تفسير الفراء في أن المشغول عنه منصوب بالفعل، كقولنا:طبيباً زرته فالفعل زرت اشتغل بالضمير.

المسألة السادسة: معالجة الخبر الظرف.

لقد مال المخزوميّ إلى رأي الكوفيين في هذه المسألة، واعتبره رأياً مقبولاً ومباشراً، على غرار اجتهادات البصريين التّي كانت معقدة، بحيث يرى أنّ: "نصب الخبر ظرفاً عندهم ليس على أنّه مفعول فيه، متعلق بالخبر، ولكّن الظرف المنصوب هو الخبر نفسه".[3]

---

[1]– أيمن أمين عبد الغني، النحو الكافي، الدار التوقيفية للتراث، القاهرة، 2010م، ص398.

[2]– محمد علي أبو العباس، الإعراب الميسروالنّحو، ص67.

[3]– مهدي المخزوميّ، في النّحو العربيّ نقد وتوجيه، ص182.

ولقد احتج الكوفيون لرأيهم بما ورد في: كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري بالمسألة التّاسعة والعشرين، وهذا بقولهم أنّ: "الظرف ينتصب على الخلاف، وذلك لأنّ خبر المبتدأ في المعنى هو المبتدأ، ألا ترى أنّك إذا قلت[زيد قائم، وعمرو منطلق] كأنّ قائمٌ في المعنى هو زيد، ومنطلقٌ في المعنى هو عمرو، فإذا قلت [زيدٌ أمامك وعمرو ورائك] لم يكن أمامك في المعنى هو زيدٌ، ولا ورائك في المعنى هو عمرو، عكس كما كان قائمٌ في المعنى هو زيدٌ ومنطلقٌ في المعنى هو عمرو، فلمّا كان مُخالفاً نُصب على الخلاف ليفرقوا بينهما".[1]

المسألة السابعة: القول في الأفعال الشّاذة الجامدة.

تشمل هذه المسألة الأفعال الشّاذة الجامدة، والتّي سميت بأسماء الأفعال نحو: هيهات وشتان واف، وآه، وغيرها. ولقد تناولت هذه المسألة من طرف المدرستين البصرة والكوفة، واعتبرها الكوفيون على حد قول المخزوميّ "أفعالاً حقيقيّة لدلالتها على الحدث مقرونة بالزّمان، ولإجرائها مجرى الأفعال في الاستعمال".[2]

ويرى المخزوميّ أنّهم على حق كونها أفعالٌ في دلالتها، واستعمالاتها، فقد يليها فاعل وبالتّالي تكون هي الفعل.

---

[1]– ابن الأنباري كمال الدين أبي البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف، المكتبة التجارية الكبرى، مطبعة السعادة، ط4، مصر، 1961م، ص245.246.

[2]– مهدي المخزوميّ، في النّحو العربيّ نقد وتوجيه، ص202.

المبحث الرابع: اجتهاد المؤلف.

المسألةالأولى: تحديد الفعليّة و الاسميّة في الجملة العربيّة.

يرى المخزوميّ أنّه من الواجب تصحيح ما وقع فيه القدماء من الأخطاء، ولابد من إعادة النظر في تحديد الجملتين الاسميّة والفعليّة.

أ) **الفعلية:**"هي الجملة التييدل فيها المسند على التّجدد، أو التّي يتصف فيها المسند إليه بالمسند اتّصافا متجددا، وبعبارة أوضح هي التّي يكون فيها المسند فعلاً، لأنّ الدلالة على التّجدد إنّما تُستمد من الأفعال وحدها".[1]يُفهم من كلام المخزوميّ أنّ الجملة الفعليّة يرد فيها المسند فعلا دالا على الحركة والتّجديد، فمثلا قولنا: ينطلق زيد، هنا المسند هو: ينطلق، إذ أنّ هذا الفعل ليس ثابت إنّما يدل على حركة انطلاق زيد.

ب) **الاسميّة** : "هي الجملة التي تدل فيها المسند على الدوام والثبات، أو التّي يتّصف فيها المسند إليه بالمسند اتصافا ثابتا غير متجدد، أو بعبارة أوضح هي التّي يكون فيها المسند اسما".[2]

ويرى الاختلاف بين القدماء والمخزومي حول الجملة الاسميّة أو ما اعتبره القدماء، كذلك فمثال: البدر طلع فعلية في نظر المخزوميّ، هذا أنّها لم تأتي بجديد يُذكر فقط

[1]– مهدي المخزوميّ، في النّحو العربيّ نقد وتوجيه، دار الرائد العربيّ، ط2، بيروت، لبنان، 1986م، ص41.

[2]– نفسه، ص42.

مجرد التّقديم والتّأخير فأصلها: طلع البدر ولم يعتبرها جملة اسمية تفاديا للوقوع في كثير من المشكلات، فالقول بأنّها كذلك يجعلنا نُغير إعرابها من فعل وفاعل، إلى مبتدأ وخبر(جملة فعلية)، ومن كونها جملة بسيطة، إلى جملة مركبة.

المسألة الثانية: التّسوية بين الفاعل و نائب الفاعل.

لقد ميّز النّحاة بين الموضوعين من حقها أن يكونا موضوعا واحدا، فكلاهما يرد مسنداً إليه، والركيزة التّي بُنيت عليها هذه التّسوية قائمة على فهم دقيق لتّركيب الجملة، حسب قول المخزومي:"فالنائب عن الفاعل في رأيه فاعل أيضا، وهو فاعل لم يصدر عنه الفعل بل تلبس به تلبسا، وهو فاعل لغويّا يترتب عليه كل ما يترتب على الفاعل، من كونه مسندا إليه وكونه مرفوعا أيضا"[1]، وهناك آراء أخرى تؤيده، فالمصريون حين يريدون القول بنائب الفاعل "قُتل"يقولون"اتقتل" والعراقيون "انقتل" وهو إحساس عميق منهم، أنّ نائب الفاعل هو فاعل مطاوع، وكذلك أبنية الأفعال الدالة على نائب الفاعل أبنية متشابهة "الأفعال المطاوعة "، وهذا نجده في أبنية الأفعال السّريانيّة فالبناءين "اتفعل" و "انفعل" مشابهين لبناء "افتعل" في العربيّة، مع اختلاف موضع التّاء، و هذا لا يُغير الشّبه القائم بينهما.

[1] – مهدي المخزوميّ، في النّحو العربيّ نقد وتوجيه، ص41.

المسألة الرابعة عشر: القول في لات.

نرى أنّ المخزوميّ في هذه المسألة يتكئ على كلام العالم الغربيّ برجستراستر ويجعل ظنّه الأكبر هو صحة ما قال به هذا العالم على أنّها مركبة من "لا"" وحرف التاء ،فلقد أيّد القول أنّها"حرف نفي لأنّها كانت تدل على نفي الوجود، وتتضمن الدّلالة على الحدث، وقد أدّى بها تخلفها إلى جمودها وتفرغها من دلالتها القديمة شيئاً فشيئا"[1]

المسألة الخامسة عشر:القول في جملة الشّرط.

ينفي المخزوميّ ثنائية جملة الشّرط، ويرى أنّ جملة الشّرط بجزأيها ماهي إلا وحدة كلاميّة تُعبر عن فكرة واحدة، إذا قصر الجزء الأوّل من الجملة على الإيضاح سانده الجزء الثّانيّ، ولايمكن الاستغناء عن أي جزءٍ منهما،ويُعلل اعتبار النّحاة جملة الشّرط على أنّهما جملتين من خلال المنظور العقليّ والتّصور الذّهنيّ فقط.

المسألة السادسة عشر:دخول الفاء على عبارة جواب الشّرط.

يُفسر المخزوميّ دخول الفاء على عبارة الجواب في بعض صور الشّرط سواء على الجملة الفعليّة أو الاسميّة كقولنا:إن جاءك زيد فأكرمه، وهنا كلّ ما يدل عليه هو أنّه يجوز أن يقع ويجوز أن لا يقع، وهذا مرتبط بمجيء زيد وبكرم المُضيف، فجواب الشّرط مرتبط بفعل الشّرط، ويقول صاحب الإعراب الميسر والنّحو: "يجب اقتران

[1]– مهدي المخزوميّ، في النّحو العربيّ نقد وتوجيه، ص263.

جواب الشّرط بالفاء إذا كان فعلا جامدا، أو مضارعا مقترنا بالسين أو سوف، أو قد أو بحرف نفي أو طلبيّا....ويجوز إقامة {إذا} الفجائيّة مقام الفاء في الربط إذا كان الجواب جملة اسميّة"،[1] ومعنى هذا أنّ اقتران الفاء بالجواب يتم وفق شروط ذكرناها سابقا في القول ،كما يمكن استبدال الفاء ب{إذا} الفجائية في الجمل الاسمية.

المسألة السابعة عشر: انجزام الفعل بعد أداة الشّرط.

لقد كان الاختلاف سائداً حول مسألة انجزام الفعل بعد أداة الشّرط، فراح كلّ من البصريين والكوفيين يُفسرون المسألة على منوالهم، ولم يمنحوا الوظيفة اللّغويّة حقها، وما يبدو أنّ الجزم في الفعل بعد الأدوات الجازمة هو لبيان حال هذه الصيغة ، وهي تدل على أنّ العمل قد بُدأ به ولم ينته بعد، وهي الصيغة المرفوعة الدالة على الحال ، في حين أنّ الصيغة المنصوبة تدل على ما جيء من الزّمان ، فقد يكون نفياً أو إثباتاً، أمّا عن صيغة "فعل" فإن دلت على الحاضر فتُرفع، وإن دلت على المستقبل فتُنصب ، أمّا إن دلت على غيرها فتُجزم.

[1]– محمد علي أبو العباس، الإعراب الميسر والنّحو، دار الطلائع للنشر والتوزيع، القاهرة، 1998، ص67.

المسألةالثامنةعشر: القول في المنادى.

يرى المخزوميّ أنّ المنادى لا هو جملة فعلية، ولا هو جملة غير إسناديّة ،وإنّما هو "مركب لفظيّ بمنزلة أسماء الأصوات، يُستخدم لإبلاغ المنادى حاجةً، أو لدعوته إلى إغاثة وغيرها"[1].

ويرى أنّ أدوات المنادى لا تتعدى كونهاأدوات تنبيه فقط.

[1]. – مهدي المخزوميّ، في النّحو العربيّ نقد وتوجيه، ص311

خاتمة:

تناول هذا البحث محاولة مهدي المخزومي لإخراج النّحو من دائرة المنهج الفلسفي المعتمد من طرف النّحاة القدماء وبالأخص مدرستي البصرة والكوفة، واستنادا عرضناه في الفصلين الأوّل والثاني، نستنتج أنّ المخزومي خالف النّحاة في كثير من المسائل النّحويّة، ولكّنه مال قليلا إلى مدرسة الكوفة، فغالبا ما نجده مؤيدا لها، في حين نجده خالف علماء البصرة، ووّجه لهم نقدا بخصوص آرائهم مستثنيا الخليل بن أحمد الفراهيدي. الذّي وافقه في بعض الأحيان ورحّب بتطلعاته وآرائه في مختلف القضايا النّحويّة،كما نجد له بصمة في كثير من المسائل النّحويّة التّي فسّرها بمنظوره الخاص، وإن وجدناه أحيانا يقع في تناقض. فإنّ هذا لا يعني أنّ كتابه لم يؤثر في الدراسات اللّغويّة، فقد كان السّباق على أقرانه ولا يمكن إنكار المجهودات التّي قام بها في لموضوع النّحو ومحاولة إزالته لنظرية العامل والتّي كانت تؤدي إلى تفسيرات عقليّة محضة لا أساس لها من الصّحة ، بحيث تبقى مجرد تصورات ذهنيّة غير مرحب بها من طرف المنهج العلميّ الدّقيق.وإنّه وإن لم يقض على تلك الشّوائب التّي كانت عالقة بالنّحو ،فإنّه حاول تعبيد طريق جديد أساسه منهج علمي يقوم على الدّقة واليقين،يكون سندا أو قاعدة للنّحاة بعده يرتكزون عليها في تفسير مختلف الظّواهر اللّغويّة.

إذن،وانطلاقا مما قلناه فكتاب مهدي المخزوميّ في النّحو العربيّ نقد وتوجيه،يعد قفزة نوعيّة أسهمت في إخراج النّحو مما كان عليه، وإن لم يكن منهجه مطبقا في البحوث آنذاك، فيبقى نظريّا يأمل التّطبيق.ولما لا، يُطور النّحاة بعده هذا المنهج ويقضون على نظرية العامل نهائيّا، وهذا راجع طِبقا للمجهودات الجبّارة التّي قام بها المخزوميّ في مجال النّحو .

-ابن هشام الأنصاري جمال الدين أبي محمد بن عبد اللّه، شرح قطر النّدى وبل الصدى، دار الكتب العلميّة، ط4، بيروت، لبنان، 2004م.

-أيمن أمين عبد الغني، النّحو الكافيّ، دار التّوقيفيّة للتّراث، القاهرة، 2010م.

-جلال الدين السيوطيّ بن عبد الرحمان بن أبي بكر، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح، أحمد شمس الدين، دار الكتب العلميّة، ط1، بيروت، لبنان، 1998.

-عبد اللّه بن محمد الخثران، مصلحات النّحو الكوفيّ، هجرللطباعةوالنشر، ط1، 1990م.

-محمد علي أبو العباس، الإعراب الميسر في النّحو، دار الطلائع للنشر والتّوزيع، مصر، القاهرة، 1998م.

-محمد فاضل السّمرائيّ، النّحو العربيّ أحكام ومعان، دار بن كثير، جامعة الشارقة، كلية الآداب، ط2، 2014م.

-مهدي المخزومي، في النّحو العربيّ نقد وتوجيه، دار الرائد العربيّ، 2، بيروت، لبنان، 1986م.

قائمة المصادر والمراجع:

القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم.

1/ المصادر و المراجع

-إبراهيم أنيس، من أسرار اللّغة، ملتزم الطبع والنشر، مكتبة الأنجلومصريّة، ط3، القاهرة، 1966م.

-إبراهيم مصطفى، إحياء النّحو، مؤسسة هنداوي للتّعليم والثّقافة، 2012م.

-ابن الأنباري كمال الدين أبي البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويين البصريين والكوفيين، المكتبة التّجاريّة، مطبعة السعادة، ط4، مصر، 1961م.

-ابن الأنباري كمال الدين أبي البركات، أسرار العربيّة، تح، محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلميّة، ط1، بيروت، لبنان، 1997م.

-ابن الناظم أبي عبد اللّه بدر الدين، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تح، محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلميّة، ط1، بيروت، لبنان، 2000م.

-ابن هشام الأنصاريّ جمال الدين أبي محمد بن عبد اللّه، شرح التّصريح على التّوضيح، تح، محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، 2005م.

فهرس الموضوعات

مقدمة.....1

الفصل الأوّل: آراء المحدثين.....4

المبحث الأوّل: أعلام التّجديد.....5

أ/إبراهيم مصطفى 5

ب/إبراهيم أنيس.....8

المبحث الثانيّ: تلخيص كتاب المخزومي.....12

الفصل الثاني: المسائل النّحويّة.....20

المبحث الأوّل: عرض المسائل النّحويّة.....21

المبحث الثاني: موافقة رأي البصريين.....29

المبحث الثالث: موافقة رأي الكوفيين.....32

المبحث الرابع:اجتهاد المؤلف 39

خاتمة.....49

قائمة المصادر والمراجع.....51

فهرس الموضوعات.....52